احتمالات بالاتفاق على مركزين أو ثلاثة لمراقبة مناطق «تخفيف التصعيد» اليوم

انطلاق «أستانا ٥» وعرقلة تركية أميركية أردنية

الوطن – وكالات

بدأت أمس أعمال اجتماع «أستانا ٥» حول سورية، وسط خلافات كبيرة بين الأطراف المشاركة وعرقلة تركية واضحة، واحتمالات بأن يتم التوقيع اليوم على اتفاقية تضم منطقتين أو ٣ مناطق لخفض التصعيد، وتسريبات عن اتفاق حول مركزين لمراقبة المناطق الأربع.

وبدأ الاجتماع بمشاركة وفد الجمهورية العربية السورية برئاسة بشار الجعفري ووفدي إيران وروسيا والوفود الأخرى باجتماعات تشاوريه ثنائية، وعلى أجندتها موضوع واحد هو آليات تطبيق اتفاق مناطق تخفيف التصعيد.

وأعلن الجعفري في تصريح صحفي له، نقلته وكالة «سانا»، أن الوفد ما زال يناقش الآليات ذات الصلة بتطبيق اتفاق مناطق تخفيف التصعيد.

وقال: «ما زلنا في إطار الحديث الدبلوماسي حول مقاربة المواقف واستخلاص القواسم المشتركة والتركيز عليها من أجل بناء موقف موحد وما زلنا في البداية ولم ننته بعد من مناقشة الآليات ذات الصلة بتطبيق الاتفاق».

وأشار الجعفري إلى أن الوفد أمضى طيلة اليوم «الثلاثاء» في محادثات مع الوفدين الروسي والإيراني لمناقشة آليات تطبيق الاتفاق. وقال: «كل الاجتماعات التي أجريناها اليوم «الثلاثاء» تتعلق بهذا الموضوع، وسيكون الموضوع الرئيس لهذه الجولة هو آليات تطبيق اتفاق مناطق تخفيف التصعيد التي أقرت في الجولة السابقة».

وفي وقت سابق من يوم أمس عقد وفد سورية اجتماعين تشاوريين حول جدول أعمال الاجتماع، مع الوفد الروسي برئاسة مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية الروسية سيرغي فيرشينين، والثاني مع الوفد الإيراني برئاسة مساعد وزير الخارجية حسين جابري أنصاري. كما عقد الوفدان الروسي والإيراني اجتماعاً ثنائياً في إطار اجتماع أستانا ٥.

وتضم مناطق تخفيف التصعيد التي تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن إنشائها في الجولة الرابعة من اجتماعات أستانا محافظة إدلب، ريف حمص الشمالي، وأجزاء من محافظات اللاذقية وحلب وحماة ودمشق «الغوطة الشرقية»، ودرعا والقنيطرة.

من جانبه نقل موقع قناة «روسيا اليوم» عن رئيس الوفد الروسي إلى محادثات أستانا، ألكسندر لافرينتييف، تأكيده أن هدف المحادثات هو التوصل إلى اتفاق بشأن «مناطق تخفيف التصعيد» في سورية، مشيراً إلى أن العمل جار لتحديدها.

وأضاف: إنه سيتم إقامة «مناطق تخفيف التصعيد» في سورية لمدة ٦ أشهر مع إمكانية التمديد، علاوة على ذلك المذكرة يمكن أن تكون إلى أجل غير مسمى، مؤكداً أنه في حال تم النجاح في تحقيق تهدئة مستقرة في «مناطق تخفيف التصعيد» بما فيها الغوطة يمكن التحدث حول انسحاب القوات الصديقة التي تدعمها إيران.

بدورها نقلت وكالة «سبوتنيك»، عن لافرنتييف في معرض رده على سؤال للصحفيين، عما إذا كان هناك تفاهم حول حدود وكيفية عمل هذه المناطق قوله: «لا يوجد اتفاق بهذا الصدد بعد، كل هذا سيتم بحثه اليوم «الثلاثاء» وغداً صباحاً «الأربعاء»».

ولفت إلى وجود دعم من قبل الوفد الأميركي الذي يشارك في الاجتماع على مستوى نائب وزير الخارجية ستورت جونس.

وسبق للخارجية الكازاخية أن أعلنت، عن وصول ٩ ممثلين لوفد الميليشيات المسلحة، من ضمنهم ممثلون عن ميليشيا «الجبهة الجنوبية».

في غضون ذلك، بحث رئيس الوفد الإيراني مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والإفريقية حسين جابري أنصاري مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا في أستانا، آخر التطورات المتعلقة باجتماعات أستانا وجنيف.

وفي تصريح لاحق، قال لافرينتييف: «من السابق لأوانه الحديث عن نشر مراقبين روس وممثلين عن وزارة الدفاع الروسية في مناطق خفض التصعيد، غير أن من الممكن وجود الشرطة العسكرية الروسية في مناطق الأمن الفاصلة، لكن هذا الموضوع لم يتم التوافق عليه بعد».

وشدد على أن المسألة متعلقة بصفة القوات المكلفة بمراقبة عملية تخفيف التصعيد في المناطق المتفق عليها. وأضاف: إن من المحتمل التوقيع يوم الأربعاء على اتفاقية تضم منطقتين أو ٣ مناطق لخفض التصعيد، مشيراً إلى وجود مسودة لهذه الاتفاقية تتضمن المنطقتين المركزيتين لخفض التصعيد، اللتين قد تم الاتفاق عليهما، وصيغة تشمل إدلب.

وشدد على أن «كل الاحتمالات لا تزال مطروحة»، والصيغة النهائية للاتفاقية تتوقف على الأوضاع في المفاوضات يوم الأربعاء. وأكد لافرينتييف أن عملية نشر قوات المراقبة في مناطق تخفيف التصعيد ستبدأ بعد أسبوعين أو ثلاثة من التوقيع على الاتفاقية. وأشار إلى وجود صعوبات معينة بشأن رسم حدود مناطق خفض التصعيد وقوات المراقبة فيها، غير أن المفاوضين على وشك تحديد خطوط التماس وحدود المناطق الثانية والثالثة لخفض التصعيد.

وأضاف: «إن مسألة إدلب لا تزال مطروحة، وتوجد بعض المسائل بشأن المنطقة الجنوبية، وأعتقد أننا اقتربنا من الإعلان عن حل توافقي حول تلك المواضيع».

في الأثناء كشف موقع «روسيا اليوم» بأن الحديث، في محادثات أستانا٥، يدور عن مركزين لمراقبة مناطق تخفيف التصعيد في سورية، أولهما أردني– روسي– أميركي، والثاني تركي – روسي.

ونقل الموقع عن مصادر مشاركة في محادثات أستانا، أن أحد المركزين سيعمل في الأردن، والآخر مناصفة بين تركيا وسورية، موضحاً أنه تم الاتفاق على أن يتبادل مركزا المراقبة المعلومات، وسحب القوات في حال تواصل إطلاق النار.

كذلك نقل الموقع عن مصدر في أستانا أن المنطقة الجنوبية يتم مناقشتها بين روسيا والولايات المتحدة وتضم القنيطرة ودرعا والسويداء وفقاً لخطوط التماس.

وأوضح المصدر أنه في حال نجاح الهدنة وثباتها في «مناطق تخفيف التصعيد»، فإنه من الممكن استبدال قوات الدول الضامنة بالجيش العربي السوري والميليشيات المسلحة.

كما أشار المصدر ذاته إلى أن إيران دعت لتأجيل البحث في موضوع المنطقة الجنوبية وتريد طرح رؤية مختلفة عن خطوط التماس الحالية هناك.

إلى ذلك نقلت وكالة «نوفوستي»، عن مصدر قوله: «إن اتفاقاً لإطلاق سراح المعتقلين، سيتم توقيعه والإعلان عنه، خلال «أستانا ٥»، مشيراً إلى أن الوثيقة جاهزة، وتم الاتفاق حولها في الجولة الرابعة.

وعلمت «الوطن»، أن الوفد التركي عمل على عرقلة الاجتماع، وأنه كان هناك مساع أميركية أردنية لإدخال الجولان في مناطق تخفيف التصعيد.

وفد الحكومة السورية إلى اجتماعات أستانا في العاصمة الكازاخستانية (عن الإنترنت)

علوش والجنوبية يقاطعان «أستانا ٥»

الوطن

لم يشارك رئيس الهيئة السياسية في ميليشيا «جيش الإسلام» محمد علوش وميليشيا «الجبهة الجنوبية» في اجتماع «أستانا ٥» الذي بدأ أمس في العاصمة الكازاخستانية بحسب ما أفادت مواقع إلكترونية معارضة.

ونقلت المواقع عن مصادر قالت: إنها مطلعة، ادعائها بأن غياب علوش عن هذا الاجتماع، يعود لعدم قناعته بمسار «أستانا» الذي بات أشبه بزيارات ولقاءات مفرغة من مضمونها، بعد زعمت عدم التزام الحكومة السورية وروسيا وإيران بآخر مخرجات المحادثات التي دعت إلى تخفيف التصعيد في خمسة مناطق، حزب زعم المصادر.

في غضون ذلك، أكدت مصادر في ميليشيا «الجبهة الجنوبية» عدم حضورها لاجتماع «أستانا ٥»، بعد الهجمات الأخيرة التي شنها الجيش العربي السوري على جبهة النصرة الإرهابية وحلفائها في درعا، مدعية أن الهدنة التي أعلن عنها الجيش استدراج وترويج للدول الراعية بأن الحكومة السورية ملتزمة بمسار «أستانا».

وبحسب المواقع، فإن ميليشيا «الجبهة الشمالية» وبعض الميليشيات الأخرى ستحضر اجتماع العاصمة الكازاخية، على حين غاب التنسيق مع ميليشيا «الجبهة الجنوبية» بشأن المشاركة.

طهران.. لتعزيز التنسيق مع موسكو لمنع التدخلات الأميركية في سورية

وكالات

أكدت إيران أن زيادة التنسيق بينها وبين روسيا لمنع التدخل الأميركي غير الشرعي في سورية من الضروريات الملحة في مسيرة التعاون بين البلدين، في حين عبرت روسيا عن ارتياحها للمكاسب الميدانية والسياسية الحاصلة من التعاون بينها وبين إيران في موضوع التصدي للإرهاب في سورية. وأكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني خلال اتصال هاتفي أمس مع أمين مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشيف، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «العالم» الإيرانية، على رفع مستوى التنسيق بين إيران وروسيا لمنع تدخلات أميركا اللاقانونية في شؤون سورية، معتبراً أن هنالك محاولة مكشوفة من جانب أميركا لتعزيز الروح المعنوية للإرهابيين والإبقاء على بعض المناطق التي يسيطرون عليها.

ورحب شمخاني بالمشاورات المستمرة بين البلدين في مسار التصدي للإرهاب، وقال: «إنه في ضوء ضرورة الاستفادة من الخبرات الماضية بهدف تعزيز مسيرة الاستقرار والحفاظ على الهدنة فمن الضروري اتخاذ الترتيبات اللازمة بحيث لا توفر الخطوات الجارية الفرصة لاستغلال ظروف الهدنة من قبل الإرهابيين المهزومين».

وأشار إلى بعض الإجراءات الأميركية المغامرة والذرائع التي يمكنها توفير الأرضية لتصعيد التوتر في المنطقة وتقوية جبهة الإرهاب.

وأضاف: إن تعزيز التنسيق بين بلاده وروسيا للحيلولة دون التدخلات الأميركية في سورية ومنع المساس بوحدة أراضي سورية ووحدتها الوطنية، يعد من الضرورات التي لا بد منها في مسيرة التعاون بين طهران وموسكو. وتابع: «هنالك عملية مكشوفة تهدف لتعزيز الروح المعنوية والإبقاء على بعض المناطق التي يسيطر عليها العناصر المسلحة التكفيرية، وذلك من خلال استهداف مواقع للجيش العربي السوري من قبل أميركا وهو الأمر الذي يتعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي وميثاق الأمم المتحدة».

من جانبه أشار باتروشيف إلى اجتماع «أستانا ٥» المنعقد حالياً في كازاخستان، وأكد ضرورة تعزيز التنسيق بين البلدين بهدف تحديد آليات نشر قوات مراقبة الهدنة. وأضاف، أنه وبغية التقدم بالتوافقات والحفاظ على الهدنة الحاصلة في سورية، فمن المهم جداً تحديد الآليات التنفيذية للحفاظ على الهدنة ومراقبتها.

وأعرب باتروشيف عن ارتياحه للمكاسب الميدانية والسياسية الحاصلة من التعاون بين البلدين في موضوع التصدي للإرهاب في سورية.

وتعد كل من روسيا وإيران الحليفتين الأكبر للدولة السورية في حربها التي تخوضها ضد الإرهاب منذ أكثر من ٦ سنوات، حيث تقدم إيران دعماً لوجستياً واستشارياً إلى قوات الجيش العربي السوري، على حين تشارك روسيا الجيش بعمليات جوية تنفذها ضد معاقل التنظيمات الإرهابية، إضافة إلى تقديم مساعدات إنسانية إلى السكان المدنيين في المناطق التي يصعب الوصول إليها كما تساهم في المساعدة بنزع الالغام التي تزرعها تلك التنظيمات في المناطق التي يتم تحريرها.

على حين تدعم الولايات المتحدة ميليشيات مسلحة وتنظيمات إرهابية في سورية لتمكينها من النيل من صمود الجيش السوري.

حلفاء سورية في محور «تحالفات ناعمة» لمواجهة الغطرسة الأميركية على أرضها

سامر ضاحي

يوماً بعد يوم تظهر سورية كأبرز الساحات التي يحاول حلفاؤها، وعلى رأسهم الصين وروسيا، قيادة محور عالمي للنيل من التربع الأميركي على قمة النظام الدولي، مستغلين تراجع القوة والدور الأوروبي في العالم. وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى القمة بين الرئيسين الصيني شي جين بينغ والروسي فلاديمير بوتين أمس في موسكو، ولاسيما أن الأخير أكد خلال مؤتمر صحفي مشترك تلا القمة أن الجانبين اتفقا على تعميق التعاون «في إطار الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعتي العشرين (G٧) و«بريكس»».

ولعل أبرز ما سبق هذه الزيارة هو القيادة الصينية الروسية لمحور قوامه عدة تحالفات ناعمة معظمها غير عسكري بدءاً من مشروع «الحزام والطريق» الذي أعلنته بكين في أيار الماضي ويتضمن انفاق الصين مليارات الدولارات عن طريق استثمارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، إضافة إلى الدعوة الروسية التي أطلقها بوتين نفسه من منبر الأمم المتحدة في أيلول عام ٢٠١٥م، لتشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب من جميع الدول، دون إغفال أن البلدين يقودان تحالفاً ثالثاً هو تجمع «بريكس»، ورابع هو منظمة شنغهاي، وكلها تحالفات مكنت البلدين من صياغة شبكة علاقات إستراتيجية مع قوى آسيوية وأوراسية لكبح النفوذ الأميركي في كل من آسيا وشرق أوروبا. ولعل تحالف البلدين مع سورية هو محاولة لمد نفوذ هذا المحور إلى منطقة الشرق الأوسط وذلك لما يعتري الأزمة السورية من تعقيدات ذات تأثير عالمي من جهة وكثرة الفاعلين الإقليميين والدوليين فيها من جهة ثانية، والإرهاب الذي يضربها وبات فاعلاً دولياً من جهة ثالثة، فكان تأكيد رئيسي الصين وروسيا خلال المباحثات أمس على الإبقاء على التعاون الإستراتيجي لتعزيز محادثات السلام، بحسب ما ذكرت وكالة «شينخوا» الصينية للأنباء.

ويمكن ملاحظة أن الحليفين الروسي والصيني يسعيان لمواجهة ناعمة مع واشنطن فأجهضا ٧ مرات محاولات أميركية في مجلس الأمن لإصدار قرارات ضد دمشق، ويدعمان بقوة الأخيرة في محادثات جنيف وأستانا وإن كان الروس رعاة أساسيين للمحادثات إضافة إلى تواجد قوات روسية في سورية وسط حديث عن دعم صيني عسكري للجيش السوري.

في المقابل تركز واشنطن على المواجهات العسكرية أولاً فتدعم ميليشيات مسلحة سورية في الشرق وتجهض محاولات الجيش العربي السوري الوصول إلى الحدود مع العراق والأردن وتخلق أزمات في الدول التي تشكل شريطاً محيطاً بالصين وروسيا سواء في الخليج أو إيران أو أرمينيا أو أوكرانيا أو حتى عبر خلق توترات بينية بين دول هذا الشريط ولنا في الأزمة القطرية الخليجية وقبلها الأزمة الخليجية الإيرانية خير مثال إضافة إلى عودة الحرارة إلى النزاع الأذربيجاني الأرميني على إقليم ناغورني كاراباخ، ناهيك عن تشكيل تحالف دولي وهمي ضد الإرهاب يدعم الأخير وتحالف وهمي آخر مع دول عربية وإسلامية بأموال سعودية.

وما يؤكد تصاعد التحالف الإستراتيجي بين روسيا والصين هو تحدث الرئيس الصيني أمس في موسكو عن «شراكة إستراتيجية» أكد أنها «لم تصب فقط في مصلحة بلدينا، بل أعطت زخما إيجابياً كبيراً للحفاظ على السلام والأمن في العالم بأكمله، كعامل استقرار وحجر أساس في الوضع الدولي المتغير بسرعة»، على حين شدد بوتين على أن «البلدين يقومان بتنسيق جهودهما في «الساحة الدولية وفي مجال الأمن وفي مكافحة التحديات والأخطار المعاصرة».

ولعل الدول المتوسطة القوة تفضل رفض النموذج الأميركي الذي لا يخلق لها سوى المشاكل وقبول النموذج الصيني الروسي الذي يوفر لها دعماً اقتصادياً ويدعم سياسة الحوار وفي هذا الإطار يبحث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، اليوم في موسكو، الأوضاع في سورية وأزمات أخرى.

فرقاطة البحرية الروسية أدميرال إسن تبحر في مضيق البوسفور في طريقها إلى البحر الأسود في اسطنبول – تركيا (رويترز)

الجولاني يأمر باستقطاب عناصر وقادة داعش الهاربين

عبدالله علي

أعطى أبو محمد الجولاني القائد العسكري لـ «هيئة تحرير الشام» والمهيمن الفعلي على قرارها، أوامره بضرورة استقطاب واحتضان القياديين والعناصر الذين يفرّون من صفوف تنظيم داعش نتيجة المعارك المحتدمة ضده سواء في سورية أم في العراق. ويأتي هذا التطور في ظل تصاعد التوتر في محافظة إدلب لأسباب مختلفة أهمها تدهور العلاقة بين «هيئة تحرير الشام» ومنافستها اللدود «حركة أحرار الشام الإسلامية» لدرجة باتت تنذر بعودة الاصطدام العسكري بينهما، والثاني تسريب معلومات حول عزم أنقرة القيام بعمل عسكري في الشمال السوري كما تحدث بعض المسؤولين الأتراك عن خطة تقضي بنشر قوات تركية إلى جانب قوات روسية في إدلب تطبيقاً لبنود مذكرة «تخفيف التصعيد». بموازاة ذلك شهدت إدلب مؤخراً عودة مكثفة للتفجيرات وعمليات الاغتيال المنظمة بعد غيابها فترة بسيطة في أعقاب الادعاء بالقضاء على آخر خلايا تنظيم داعش في المحافظة ممثلة بجماعة «جند الأقصى» التي قيل إنه جرى طردها إلى محافظة الرقة.

وعلمت «الوطن» من مصدر خاص مقرب من قيادي في «هيئة تحرير الشام» أن أبا محمد الجولاني زعيم جبهة النصرة والقائد القائد العسكري في «هيئة تحرير الشام» شدّد في اجتماع مع بعض قيادات «الهيئة» على «ضرورة العمل على استقطاب كل القيادات والعناصر التي تهرب من صفوف تنظيم داعش نتيجة الظروف الميدانية السيئة التي تحيط بمناطق سيطرة التنظيم»، في إشارة على ما يبدو إلى الهزائم التي تلحق بالتنظيم في كل من الموصل والرقة والبادية السورية. ورغم أن الجولاني لم يضع معايير أو شروطاً محددة للأشخاص الذين يمكن احتضانهم، كما لم يبين الأهداف من وراء هذه الخطوة، لكن كان من الواضح أنه يتوخّى استخدام الفارين من تنظيم داعش في أحد أمرين: الأول تقوية صفوف «النصرة» وتزويدها بمقاتلين شرسين لهم تجربة واسعة في القتال ولاسيما في ظل تزايد الخلافات بين «الهيئة» و«أحرار الشام» واحتمال تدهورها نحو الاقتتال من جديد، ويتعلق هذا الأمر بالقيادات والعناصر التي يمكن ترويضها وتطويعها عبر دورات استتابة أو تعليم شرعي. أما الثاني فهو حشد خلايا داعش الهاربة من الموصل أو الرقة أو غيرهما التي لا يمكن دمجها في صفوف «الهيئة» لصعوبة إعادة تطويعها، من أجل استخدامها في تنفيذ عمليات تستهدف مصالح وجهات تشكل نقاط تقاطع مشتركة بين «الهيئة» وداعش، بعبارة أخرى يستهدف الجولاني من وراء ذلك استغلال الرغبة في الانتقام لدى قادة وعناصر داعش الهاربين من أجل تهديد مصالح بعض الدول التي بدأت تكشر أنيابها ضد «الهيئة» في إدلب. وعلمت «الوطن» أن الجولاني أوعز بشكل خاص إلى قاطع البادية في «هيئة تحرير الشام» الذي يقوده عملياً ميسرة الجبوري المعروف بلقب أبي ماريا القحطاني عراقي الجنسية، بالعمل على إيجاد وسائل اتصال مع قادة وعناصر داعش وإقناعهم بالتوجه نحو محافظة إدلب وتأمين المعابر والطرق اللازمة لوصولهم إليها بأمان.

وقد سرت، أمس، أنباء عن وصول حسام الشلوف برفقة عشرات المقاتلين السابقين في صفوف داعش إلى مدينة إدلب بعد اختفائهم المفاجئ لعدة أيام، ويعتبر حسام الشلوف من القيادات الأمنية الكبيرة في صفوف التنظيم وكان له دور فاعل إلى جانب بعض قادة ميليشيا «الجيش الحر» مثل صدام الجمل ومحمود مطر في تسهيل سيطرة التنظيم على أجزاء واسعة من دير الزور في العام ٢٠١٤. وكان الشلوف يقود كتيبة «صدام حسين» تحت راية «الجيش الحر» في دير الزور قبل أن ينشق ويعلن بيعته لتنظيم داعش ثم يتدرج في المناصب القيادية حتى أصبح أحد أهم قادة التنظيم الأمنيين في المحافظة. وتنسب إليه عشرات عمليات الإعدام الميداني وعشرات المجازر بحق الأهالي وأبناء العشائر التي ارتكبها بهدف ترسيخ سيطرة التنظيم وإثبات مدى ولائه الشخصي له.

وبالتزامن مع وصول الشلوف تحدثت مصادر إعلامية عن وصول نحو ١٥٠ عنصراً من عناصر تنظيم داعش إلى إدلب هاربين من معركة الرقة، كما تحدثت معلومات غير مؤكدة عن تسهيل «قوات سورية الديمقراطية – قسد» لفرار عناصر داعش من الرقة والاتجاه نحو إدلب بهدف ضرب عصفورين بحجر واحد الأول هو إضعاف مقاومة داعش في الرقة وتقليص أعداد مقاتليه ما يؤدي عملياً إلى تسهيل مهام «قسد» في السيطرة على المدينة، والثاني هو العمل على زعزعة الأمن وإشاعة الفوضى في إدلب عبر خلايا داعش.

وقبل ذلك بأشهر كان قد تم الإعلان عن وصول القيادي التونسي في تنظيم داعش بلال الشواشي المعروف بلقب أبي همام المهاجر إلى إدلب قادماً من الرقة وسط شكوك واسعة أحاطت به وبأسباب قدومه لكون انشقاقه كان الخطوة الأولى من نوعها في ذلك الحين.

التنظيم يفرض استلام الحوالات المالية بعملته

الوطن

في محاولة لإعادة فرض سلطته فرض تنظيم داعش الإرهابي بمحافظة دير الزور، تسليم جميع الحوالات القادمة من خارج البلاد، بالعملة التي أصدرها، وسط حالة تذمر من الأهالي.

ونقلت وكالة «سمارت» المعارضة للأنباء عن نشطاء، أن تنظيم داعش فرض على أصحاب مكاتب الحوالات المالية في مناطق سيطرته بمحافظة دير الزور، تسليم جميع الحوالات القادمة من خارج البلاد، بالعملة التي أصدرها، وسط حالة تذمر من الأهالي ورفض استلامها.

وكان نشطاء ذكروا السبت الماضي، أن تنظيم داعش أصدر قراراً يلزم باستخدام عملته في عمليات البيع والشراء، داخل المناطق الخاضعة لسيطرته في دير الزور، وسبق أن أعلن في أيار الماضي، البدء بتداول عملته الخاصة «الدينار، الدرهم، والفلس» في مدينة الرقة، حيث بدأ في شهر تموز عام ٢٠١٦، تداول عملة «الدينار الذهبي» والتي تم صكها في محلات صرافة تابعة له، ولكن على نطاق محدود في تجارة النفط بالسوقين السوري والعراقي، قبل تعميمه على باقي المناطق.

في سياق متصل، ذكرت وسائل إعلام بريطانية أن مغنية الراب سالي جونز التي انضمت لـ«داعش» وأصبحت معروفة باسم «الأرملة البيضاء»، تحلم بالعودة إلى مسقط رأسها، لكن الإرهابيين يحتجزونها كـ«زوجة حربية».

وكانت جونز البالغة من العمر ٤٧ عاماً، قد أصبحت أهم مجندة «داعشية» للأوروبيات بعد أن انتقلت إلى الرقة وتزوجت من قيادي بريطاني في التنظيم عام ٢٠١٤. لكنها بعد فترة وجيزة فقدت زوجها حسين جنيد، بضربة نفّذتها طائرة أميركية من دون طيار عام ٢٠١٥.

ونقلت صحيفة «ميرور» عن «زوجة حربية أخرى» معروفة باسم «عائشة»، أن الأرملة البيضاء» تتوسل إلى قيادة «داعش» من أجل العودة إلى مسقط رأسها، لكن التنظيم يرفض كل طلباتها.

«إسرائيل» وأوكرانيا وبلغاريا مصدر تسليح داعش والنصرة

الوطن - وكالات

كشف مركز تنسيق المصالحة في قاعدة حميميم الروسية في سورية عن وجود أدلة دامغة على استخدام مقاتلي تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» أسلحة مصدرها أوكرانيا وبلغاريا و«إسرائيل».

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء عن صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» أن وزارة الداخلية الكويتية اكتشفت أن موردي الأسلحة يشترون أسلحة وذخيرة أنظمة المدفعية في أوكرانيا وينقلونها إلى تنظيم «داعش» عبر تركيا.

وأضافت الصحيفة: إن بلغاريا شكلت أكبر مصدر لتسليح الإسلاميين. وأسهم ١٥ جهاز مخابرات غربية في تنظيم «التيار البلغاري». وتمكن صحفيون بلغاريون من اكتشاف أهم وسيلة لنقل الأسلحة إلى مقاتلي «داعش» و«جبهة النصرة» وهي سفينة «ماريان دانيكا» التي ترفع العلم الدانماركي.

ولفتت «سبوتنيك» إلى أن إمدادات الأسلحة تأتي إلى تنظيمات الإرهاب من مصادر شتى منها إسرائيل وأوكرانيا، فيما كانت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية نقلت في ٢١ الشهر الماضي عن تقرير للأمم المتحدة أن قوة المراقبة التابعة لها لاحظت خلال الأشهر السبعة الماضية «ارتفاعاً كبيراً في اللقاءات والاتصالات بين قوات الجيش الإسرائيلي وجهات في التنظيمات الإرهابية المسلحة على طول الحدود بين إسرائيل وسورية وخصوصاً في منطقة الحرمون (جبل الشيخ)».

وتأتي هذه الأدلة بعدما كشفت صحيفة «وول ستريت» في ٢٠ الشهر الماضي بأن تل أبيب تقدم مساعدات متنوعة إلى ميليشيات مسلحة في جنوب سورية وشكلت وحدة عسكرية خاصة عام ٢٠١٦ تتولى الإشراف على تنسيق توزيع المساعدات التي تقدمها في شكل دفع رواتب وشراء أسلحة وذخائر، على حين كشف الصحفي والمحلل الإسرائيلي البارز «إيهود يعاري» أن إسرائيل أطلقت على هذه العملية اسم «الجوار الطيب» تحت إشراف وزير الدفاع السابق موشيه يعالون.